

المنح والمساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث

د. قصي مساهر محمد

المقدمة

تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذوات مستويات الدخل المتدنية تمثل لاقتصادياتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية، ولكن على الرغم من أن المساعدات الاقتصادية الخارجية تعد مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة عاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية.

ومع تلقي الدول النامية كثير من المساعدات التي توجه إلى مختلف القطاعات إلا أن معدلات النمو كانت تتغير، فدور المساعدات الخارجية على كل من الدول متوسطة الدخل - الأقل دخلاً منها والأعلى - لم يكن بنفس التأثير على القطاعات المختلفة - وأيضاً - توزيع المساعدات كان مختلفاً عليها حسب مشروطة المساعدات في الدول المانحة للدول المتلقية للمساعدات، ونتيجة لأهمية وخطورة توزيع المساعدات الخارجية ظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بالموضوع، ومنها هذه الدراسة التي تناولت دراسة المنح والمساعدات الخارجية وأثرها في النمو الاقتصادي لدول العالم الثالث.

حيث يعد التمويل العامل الأساس في عملية النمو ويُشكّل الاستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساؤها المدخرات الخارجية؛ إذ تسهم في إحداث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الارتقاء بمستوى المعيشة.

شهد عالمنا المعاصر أحداثاً عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي، ووضعت الشعوب المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، جعلتهم يبحثوا عن سبل مختلفة تمكنهم من تلبية احتياجاتهم ورغباتهم في

تنوع وتعدد التحديات إلا أن التحديات الاقتصادية تصدر المشهد؛ لارتباطه بجميع مناحي الحياة، وفي المقابل حققت بعض الاقتصادات في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين معدلات نمو مرتفعة، وتميزت هذه الاقتصادات التي حققت نمواً بانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي، مستفيدة بذلك من تدفقات المعرفة واتساع الأسواق العالمية ممّا مكّنها من تصريف منتجاتها، والمحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عالٍ من الادخارات لتمويل الاستثمارات، وعملوا على بناء إطار مؤسسي يميزه الحكم الرشيد في إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو المستديم. (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٩ م).

وتسعى غالبية الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بشتى الطرق والوسائل الفعالة التي تساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال استغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة.

ولهذا أصبحت المساعدات الاقتصادية الخارجية في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر المهمة التي

• أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه المنح والمساعدات والقروض الخارجية في النمو والتنمية الاقتصادية من خلال استغلال تلك المنح والمساعدات في الأوجه السليمة، ومرافقة ذلك بسياسات اقتصادية داعمة للوصول إلى اقتصاد متوازن، والتي من خلالها يمكن تصحيح الاعتقاد الخاطئ بأن المساعدات الخارجية هي السبب في فشل العديد من خطط التنمية للدول، وإرجاع ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادية إلى عوامل أخرى: كإستخدام الخاطئ لتلك المساعدات، وسوء توزيعها على القطاعات الانتاجية المختلفة بما يدعمها وينمّيها، وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية للدول، مع الأخذ في عين الاعتبار الأهداف الرئيسة، والمبررات للدول المانحة من وراء تلك المساعدات التي تمنحها للدول المتلقية لها.

• أهداف البحث:

يعد الهدف الرئيس من الدراسة إبراز طبيعة العلاقة بين ما تقدّمه الدول من منح ومساعدات، وطبيعة النمو الاقتصادي متمثلة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث. وكذلك استشراف آفاق الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في ظل الوضع السياسي والاقتصادي في الدول النامية.

• إشكالية البحث:

يتطرق البحث إلى دراسة مدى تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال تناول

توزيع تلك المساعدات على القطاعات الخدمية والإنتاجية ومدى كفاءة ذلك التوزيع، زيادة على ذلك التطرق إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على معدل النمو الإجمالي للدول محل الدراسة خلال الفترة المحددة.

• فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات سعى الباحث للإجابة عنها وهي:

١. زيادة المساعدات الاقتصادية لا تستلزم بالضرورة حدوث زيادة مقابلة في معدل النمو الاقتصادي للدول المتلقية.

٢. تلعب مستويات الدخل للدول النامية دوراً مهماً في توزيع المساعدات على قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

٣. ماهي الأوجه المختلفة بين المساعدات الاقتصادية الخارجية والتدفقات المالية الأخرى بين الدول؟

٤. ماهي الأهداف التي من أجلها تقوم الدول المتقدمة المانحة بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية؟

٥. هل للمساعدات الاقتصادية الخارجية تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي؟

• منهجية البحث:

تقوم الدراسة على اتباع الأسلوب الاستقرائي في تحليل المفاهيم المختلفة للمساعدات من وجهات النظر المتعددة، كما يتم تناول أهم أنواع المساعدات الاقتصادية وما يميز كل نوع منها، كذلك تركز على الأهداف التي من أجلها تُمنح

تلك المساعدات سواء أكانت اقتصادية أم سياسية
أم اجتماعية ومدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي
في قطاعات الدولة.

المبحث الأول

المساعدات الخارجية (مفهومها، أهدافها، أنواعها)



تقدم الحكومات الصديقة أو الأفراد أو المؤسسات
في المجتمع المدني موارد مالية للدول أو للأفراد
أو المؤسسات في المجتمع المدني كمعونة،
وغالباً ما ترتبط بظروف معينة، وتستهدف المنح
الرسمية والقروض الحكومية نقل الموارد من
الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان
ذلك بهدف المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل
أو إعادة توزيعه، كذلك يعتبر امتيازاً يمنح لصالح
دولة ما من قبل دولة أخرى مساعدة خارجية، مثلاً:
المعاملة التفضيلية التجارية القائمة على إلغاء
التعريفات الجمركية - مثلاً - أو تخفيضها لصالح
صادرات دولة ما من قبل دولة مستوردة، حيث
تساهم المساعدات الخارجية في خفض التكاليف
وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

لذا سيتناول هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم
المساعدات الخارجية وأنواعها من جوانب عدة
مثل: طبيعتها ومصادرها وغيرها، كما يتناول -
أيضاً- أهداف تلك المساعدات اقتصادياً وسياسياً
 واجتماعياً.

هذا وقد تضمن المبحث ما يأتي:

المطلب الأول: مفهوم المساعدات الخارجية.

المطلب الثاني: أنواع المساعدات الاقتصادية

الخارجية. المطلب الثالث: أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية. المطلب الرابع: أثر المساعدات الخارجية على السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول النامية.

• المطلب الأول: مفهوم المساعدات الخارجية: تعود مبررات التمويل الخارجي إلى الاختلال الحاصل في العلاقة بين المستوى التنموي المطلوب تحقيقه والحاجة إلى التمويل في ظل عجز الادخار المحلي عن تلبية حاجة الاستثمارات، وعجز الصادرات عن تغطية الواردات، وهي القضية التي أدت إلى ظهور ما يعرف بفجوة الموارد والتي تمثل الفرق بين ما يتحقق من موارد فعلية وموارد يحتاج إليها تعرف المساعدات الخارجية بأنها «تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى دوا العالم الثالث - وخاصة غير النفطية منها - والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تجابهها» (الحسني، ١٩٩٦م، ص ٦٣).

ولما تقدم فقد اختلف تعريف المساعدات الخارجية طبقاً لعدد من العوامل والمعايير منها التعريف والدوافع، وتعددت الهيئات والدول المانحة وتعددت مصادر الحصول على المعلومات والبيانات، ففي الدول النامية يقتصر على المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل أي التزام بالوفاء، في حين أن في الدول المتقدمة يتسع ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة وإئتمان التصدير والمساعدات الفنية وبرامج التدريب ورؤوس الأموال أو إعادة جدولة المديونية أو المزايا الجمركية، ويخلق الحاجة لتعريف شامل للمعونة مشكلات أخرى خاصة عند قياس الحجم والآثار، وقد تكون المساعدات اقتصادية أو سياسية ولذلك لم يتم الوقوف على تعريف محدد. (زينب، ٢٠١٢، ص ٣٩-٤٠).

وقد عرفت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: بأنها «التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات - أيضاً - برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل: المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها» (OECD، ٢٠١٠م). (جوليا بنن ومبرلي سمث، ٢٠١٠م).

ومن ذلك يمكننا تعريف المساعدات الاقتصادية على أنها: ((مساعدات عينية أو نقدية تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون

والتقدم تجاه النمو الذاتي الذي لا يعتمد على معونة خارجية إنما يعتمد بدرجة كبيرة على اكتساب معرفة ومهارات جديدة، وتبعاً لذلك تشكل الآلات والمعدات والمدرسون والفنيين والخبراء الأجانب وبرامج التدريب للقوى البشرية المحلية المقدمة من الجهات المانحة إلى الدول النامية أساس المعونات الفنية.

والمعونات غير المباشرة وتتضمن منح التعريفات الجمركية التفضيلية، أو الإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى بعض صادراتها للدول النامية. ب- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لمصادرها: وتنقسم المعونات الاقتصادية الخارجية إلى نوعين أساسيين طبقاً ومعياري المصدر هما: النوع الأول: المعونات الثنائية: وهي المعونات التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمعونة، وتحتل الصدارة في تدفق الموارد بالنسبة للدول النامية لأسباب عديدة.

النوع الثاني: المعونات متعددة الأطراف: على العكس من المعونات الثنائية فإن المعونات متعددة الأطراف هي التدفقات الإيمتيازية من الهيئات الرسمية متعددة الأطراف (كالمنظمات) أو عدة أقطار تعمل كمجموعة ومنها: صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (WB)، منظمة التنمية الدولية (IDA). وتشتمل هذه المنح والمعونات على: معونات منظمات التنمية الدولية، ومعونات بنوك التنمية الدولية، ومعونات مؤسسات الأمم المتحدة للتنمية، ومعونات أعضاء الدول المصدرة للبترول (OPEC).

عنصر المنحة في هذه المساعدات ٢٥٪ على الأقل).

• **المطلب الثاني: أنواع المساعدات الاقتصادية الخارجية:**

تتعدد أنواع المعونات الاقتصادية الخارجية وفقاً لعدة لمعايير عدة تحكم تصنيفها، وهي على النحو الآتي:

أ- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لطبيعتها: تنقسم المساعدات الاقتصادية الخارجية وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

النوع الأول: المساعدات النقدية: (CASH AID): وهي عبارة عن تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة من المعونات، ومن المعروف أن المعونات النقدية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج تعتبر مفيدة إذا ما استُغلت في مشروعات التكوين الرأسمالي والنشاط الإنتاجي في الاقتصاد النامي وذلك أن تلك المساعدات سواء كانت منحاً أو قروض ميسرة يمكن معها تجنب متاعب ميزان المدفوعات واضطراباته وأثر هذه المعونات بالنسبة لمجرى التنمية الاقتصادية .

النوع الثاني: المساعدات العينية (IN KIND AID): وهي عبارة عن المعونات السلعية المقدمة من الجهات المانحة للجهات المستقبلة لتلك المعونات وتكون تلك المعونات السلعية على هيئة معونات غذائية (الأقدم والأبرز) أو معونات فنية أو تكنولوجية.

النوع الثالث: المساعدات الفنية: هي التنمية

- ج- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لشروطها المالية: وهنا تنقسم المعونات الاقتصادية الخارجية طبقاً للشروط المالية على نوعين أساسيين هما:
- النوع الأول: المنح: إذا أخذت المعونة شكل منحة لا تُرد دون وجود أي إشتراطات أو إلتزامات على الدولة المتلقية تقتضي رد قيمة تلك المساعدة أو جزء منها فإن ذلك يعد من قبيل المنح.
- النوع الثاني: القروض الميسرة: إذا تضمنت المعونات الاقتصادية بعض الإشتراطات المالية التي تقتضي رد قيمة تلك المساعدات أو جزء منها وفقاً لشروط إمتيازية، مثل تحديد فائدة على متلقي المساعدة أقل من سعر الفائدة السوقي أو منح فترة زمنية طويلة لسداد قيمة المساعدات التي حصل عليها فإن ذلك يدخل في إطار القروض الميسرة .
- د- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لمشروطيتها: وتنقسم وفقاً لهذا المعيار إلى:
- ١- مساعدات اقتصادية خارجية مشروطة: وهي تلك المعونات من قبيل المعونات المشروطة إذا كان تقديم تلك المعونات من الجهات المانحة مصحوباً بشروط معينة سواء كانت شروطاً اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية.
- ٢- مساعدات اقتصادية خارجية غير مشروطة: هي تلك المعونات التي تقدمها الجهات المانحة دون وضع أي اشتراطات على الدول المتلقية لقاء الحصول على تلك المساعدات.
- هـ- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لإنتظامها:
- ١- مساعدات اقتصادية خارجية منتظمة: وهي
- المعونات التي يتم إقرارها بصورة منتظمة.
- ٢- مساعدات اقتصادية خارجية غير منتظمة: وهي المعونات التي تحكمها عوامل سياسية واقتصادية وتوافق عليها الدولتين المانحة والمتلقية.
- المطلب الثالث: أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية:
- تختلف دوافع وأهداف المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية، وقد اختلف الباحثون والكتاب في تحديد ما إذا كان للمساعدات الاقتصادية أهداف سلبية أم إيجابية على اقتصاديات كل من الدول المانحة و المتلقية، فالدول المانحة للمعونات من الممكن أن تكون مثقلة - أيضاً- بالديون أو بها العديد من المشكلات الاقتصادية الداخلية ولكنها تسعى في ذات الوقت لتقديم المساعدات للدول النامية لعدد من الأهداف، والمعونات في حد ذاتها ليست بالشيء السلبي كما يعتقد البعض فالخطأ يقع على سياسات التطبيق من جانب الحكومة وبالطبع على الشروط الجافة التي تفرضها الدول المانحة للمساعدات. (سمارة، ٢٠١٣ م).
- ويمكن تقسيم أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى نوعين من التقسيمات:
- أولهما: من حيث ارتباطها بمصالح كل من الدول المانحة والمتلقية:
- أ- الأهداف المرتبطة بمصالح الدول المتلقية: (Vanarith chhean, 8 april. 2009,67) منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩ استهدفت معظم المساعدات تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين

المساعدات وسيلة لزيادة أسواق صادراتها، أو التي تنظر إلى المساعدات كوسيلة لتعزيز فرص حصولها على المواد الخام التي تشتد الحاجة إليها، والمصالح الثقافية التي تتوخى عادة تغيير الدين واللغة، أو القيم التي يعتقد أنها تشكل تهديدات للغرب بالعنف، إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والنظام الاقتصادي ككل في الدول المتلقية للمنح، المساعدات على النحو الذي يتفق مع رغبات الدول المانحة؛ لأن المنح والمعونات في هذه الحالة ستوجه لبرامج ومشروعات معينة، وهو ما يسمى بالتبعية الاقتصادية للدول المانحة. (سارة، ٢٠١٢).

وثانيهما: من حيث تأثيرها على الأصدمة المختلفة: يختلف تأثير المساعدات الخارجية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني أو الأخلاقي، وبعد البحث والدراسة وجد أن المساعدات أثرت في طبقات المجتمع كافة، منها ما هو مستفيد بشدة، ومنها ما هو متضرر بشدة كالعادة يغلب على الفئات ذات الدخل المتوسطة والفقيرة، كما تستهدف السياسات العامة وعملية صنع القرار في الدولة.

أ- الأهداف الاقتصادية: إنَّ من أهم الأهداف على الإطلاق والتي تدفع الدول الغنية التي تمتلك ما يكفي من منح وغيرها للدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

١- مساعدة الدول النامية على التخفيف من حدة مستويات الفقر فيها: يعتبر الفقر هو السمة الأساسية التي تميز البلدان النامية عن غيرها، بالطبع فأساس

مستوي الرفاهية لدى المواطنين في الدول النامية، ومع حلول عام ١٩٩٠ كان الهدف من المساعدات تعزيز الديمقراطية والاستقرار في بلدان النامية وتسهيل الانتقال إلى اقتصاديات السوق الحر وتشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية، وتلبية الاحتياجات الانسانية.

ب- الأهداف المرتبطة بمصالح الدولة المانحة. غالبًا ما تقدم المساعدات من أجل تحقيق مصالح ذاتية للدول المتقدمة ويدلنا على ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من البلدان النامية وتأتي مصر في مقدمتها بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من التنازلات التي تقدمها الدول النامية للدول المانحة على الصعيد السياسي والاجتماعي أو الثقافي، (سارة، ٢٠١٢). وهذا - أيضًا - رأي بيل جيتس رئيس مجلس إدارة مؤسسة بيل وميليندا غيتس وهو: أن المساعدات ماهي إلا طريقة فعالة لانتشال الفقراء من فقرهم، وكان قد صرح بفكرة أن السوق الحر ليس وحده الطريق للقضاء على الفقر، فينطوي جزء من الأهداف على إيجابيات والآخر على سلبيات، وربطت العديد من الدراسات نسبة الفساد بالمساعدات الاقتصادية، وأكدت على أنه كلما ازدادت المساعدات الخارجية في دولة معينة؛ زادت نسبة الفساد في هذه البلدان، ومن المُسلَّم به الاعتراف تحقق كل منهم كنتيجة لمنح المساعدات، كما تحقق المعونات المصالح الدبلوماسية والمصالح التجارية، وجماعات المصالح التجارية التي في كثير من الأحيان تعتبر

الزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات، ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، استجابة لاعتبارات أخلاقية، تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين في المجتمع الدولي واستجابة لمبدأ التعويض، تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة، عما سببه لها هذا الاستعمار من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية. (Laila Mostsfa, 1988).

• **المطلب الرابع: أثر المساعدات الخارجية على السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدول النامية:**

هذه جملة من الآثار المترتبة على المساعدات الممنوحة إلى الدول النامية:

١- إن تقديم المساعدة الخارجية غالباً ما يقوم على أساس المصلحة الاستراتيجية والسياسية للدولة المانحة أكثر من هدفها في تخفيض الفقر، ويدل على ذلك من خلال الشروط التي تخضع لها بعض المساعدات الخارجية مثل دعم قطاعات بعينها، وخضوعها لختم الموافقة من صندوق النقد الدولي الذي تعتبر شروطه عامل مهم ومسئول عن عدم التيقن من المساعدة الخارجية، بجانب ضرورة توفر مناخ إيجابي تسوده سياسات جيدة.

٢- تؤثر المساعدات الخارجية على أسعار الصرف من خلال تدفق النقد الأجنبي الناتج عن تلقي المساعدات الخارجية فيساهم في الضغط على سعر الصرف الحقيقي من خلال تحفيز التضخم مما يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للصادرات

قيام الدولة هو إشباع حاجات مواطنيها، فإذا لم يتوافر ترتب عليه مشكلات عديدة لا حصر لها، فهناك أكثر من بليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة على دولار واحد يومياً، وتساءل العديد من الباحثين عما إذا كانت المساعدات الخارجية ستحقق بالفعل التنمية الاقتصادية الحقيقية، وتخفف نسبة الفقر في هذه البلدان أم لا؟ ولكن لم يتم الإجابة على هذا السؤال حتى الآن!

٢- سعي الدول إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها: سعت العديد من الدول إلى فتح أسواق جديدة دولية أمام بضائعها وصادراتها من سلع وخدمات والعمل على تشجيع الاستثمارات في الخارج. (مبارك، كانون الثاني ٢٠١١، ص ١٥).

ب- الأهداف السياسية: تسمى الأهداف السياسية لمنح المعونات بالأهداف الخفية، والتي تسعى الدول المانحة من جانبها للسيطرة على الدول النامية من خلال استغلالها لفتح أسواق لمنتجاتها وتطبيق الشروط التي تثقل كاهل الدول المتلقية بالأعباء الإضافية، كما تستخدم الدول المانحة هذه المساعدات للحصول على مكاسب دبلوماسية مثل كسب تأييد الدول المتلقية والحصول على أصواتها في المنظمات الدولية والضغط عليها سياسياً. (Laila Mostsfa, 1988) - وأيضاً- تحقيق السلام العالمي ونشر مبادئ الديمقراطية.

ج- الأهداف الإنسانية والأخلاقية: مساعدة الدول النامية على مواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة،

أن هناك علاقة بين المساعدات الخارجية وزيادة الديون الخارجية بطريقة تجعل تلك الديون أحد العقبات الرئيسية أمام الخطط التنموية، وتكاليف خدمة الدين الخارجي تضر بالنمو الاقتصادي وقد كان مبرر هذه الدول المقترضة أن توفر رأس المال هو العامل الرئيسي في تحقيق النمو، وهو ما أعطى الدول المتخلفة المبرر لتوسيع الاقتراض (قرم، ٢٠١١ م، ص ٤).



ومقاومة الجهود التي تبذل لزيادتها، وهذا يحدث تحديداً مع الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل العجز الخارجي (Hjertholm, 1998).

٣- تعمل المساعدات في الدول المتلقية لها بشكل أو بآخر على انعدام الاعتماد على النفس وتمنعها من البحث عن الموارد المحلية داخل أراضيها، ويمكن أن تعمل المساعدات على تدمير النشاطات الداخلية للدولة المتلقية في حالة المساعدات العينية كإرسال مواد غذائية في مواسم النشاط الزراعي. وتساعد المساعدات الخارجية في الدول الملتقطة بظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وهو ما سيقضي بشكل أو بآخر على فعالية المساعدة الخارجية في حال تلقيها.

٤- تسمح المساعدات الخارجية بتدخل الدول المانحة في سياسات ومواقف الدول المتلقية وحركاتها التجارية، وهو ما قد يعني فرض أساليب تتناسب مع الدولة المانحة، وقد لا تتناسب مع الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية، وربما يصل الأمر كما هو في الغالب إلى ربط تلقي المساعدة بشروط الدولة المانحة (بلقاسم، ٢٠٠٨ م).

ويمكن القول: إن نقل الموارد من الدول المتقدمة والصديقة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان ذلك بهدف المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه يعتبر امتياز يمنح لصالح دولة، حيث تساهم المساعدات الخارجية في خفض التكاليف وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتظهر أهميتها في حال الكوارث والحروب. وتشير الدراسات إلى

إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن)). (عجمية، وآخرون، ٢٠٠٦م).

ويمكن القول: أن هناك شرطاً لحدوث النمو الاقتصادي ألا وهو أن يفوق معدل النمو معدل نمو السكاني، أما إذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل نمو السكان، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً ولن يتغير، وللتوضيح ذلك نستطيع أن نقول بأن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني
ومن منظور آخر فإن النمو الاقتصادي يعني: ((حدوث زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي)).

ويركز كوزنتس في كتابه على أن: ((يعتمد النمو الاقتصادي لبلد ما، على الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي)) أي: على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي: كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، أي أن (عطية، ٢٠٠٣م):

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد الكلي - معدل التضخم
ويشترط للنمو الاقتصادي أن تكون الزيادة المتحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابه.

وهناك أنواع للنمو الاقتصادي: (صبيح، ٢٠٠٨م،

المبحث الثاني

مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

تحتاج الدول إلى النمو الاقتصادي لتحقيق الزيادة في مستوى دخل الفرد، وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي.

تعاني الدول النامية من اختلالات هيكلية ومعوقات تعوق السير الحسن للعمليات الإنتاجية وكذلك شيوع نمط الاستهلاك الترفي وبالتالي عدم قدرة الدول على خلق نموذج للتراكم لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن، وإلى تسرب جزء هام منه إلى الخارج، واستنزاف في حصيلة النقد الأجنبي للدولة فتلجأ للتمويل الخارجي بشروطه الصعبة. وفي هذا المبحث سأتناول مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه ومقاييسه ومصادره ودور رأس المال في النمو الاقتصادي.

وقد تضمن المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي
المطلب الثالث: مفهوم التنمية وعلاقتها بالنمو
المطلب الرابع: مصادر النمو الاقتصادي
المطلب الخامس: دور التمويل في النمو.

• المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه ((حدوث زيادة في

- ص ١٧-١٨)
- **المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي:**
١. النمو التلقائي: يتحقق النمو التلقائي بفعل قوى السوق التلقائية بشكل عفوي، أي بفعل القوى الذاتية دون إتباع للتخطيط العلمي المسبق، بحيث يكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق وليس أساسياً، ويتصف النمو التلقائي بالاستمرارية، وأنه من النوع البطيء، والتدريجي، والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية. وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان المتقدمة.
٢. النمو العابر: يحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة سرعان ما تزول، وفي الغالب ما تكون خارجية، وبزولان هذه العوامل، يزول معها هذا النمو، ويتصف هذا النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية.
٣. النمو المخطط: يحدث النمو بسبب عملية تخطيط شامله للاقتصاد القومي، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو ارتباطاً وثيقاً وبقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تميزت بها معظم البلدان الاشتراكية السابقة، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل.
- ١- المعدلات النقدية للنمو: تحسب بناءً على تقييم منتوجات الدولة والتي تشمل المنتوجات العينية والخدمات بما يقابلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم بعض التحفظات عليه، كسوء التقدير خاصة بالمنتوجات الخدمائية، وإغفال أثر التضخم. وهنا نميز بين أنواعه وهي:
- معدلات النمو بالأسعار الجارية: استخدام العملة المحلية للبلد لقياس معدلات النمو، وهذه المعدلات لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار.
- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، أي: يتم تعديل بيانات معدلات النمو بالأسعار الجارية استناداً للأرقام القياسية للأسعار.
- معدلات النمو بالأسعار الدولية: يستخدم هذا المقياس عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر.
- ٢- المعدلات العينية للنمو: نظراً لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو

تهتم بزيادة الإنتاج، وبهذا المفهوم فإن التنمية ما هي إلا مرادفٌ للنمو الاقتصادي السريع (حلاوة، وصالح، ٢٠٠٩ م، ص ٢٩-٣٠).

وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على التصنيع لزيادة الدخل القومي وتحسين معدلات نمو اقتصادي سريعة، وامتدت هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وبعد فشل استراتيجية التصنيع اتبعت الدول استراتيجيات المعونات الخارجية والتجارة من خلال الصادرات.

ويمكن القول: إن النمو المرتفع في الدخل القومي أو الفردي قد لا يؤدي لتحسين مستوى المعيشة، وانخفاض البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، حيث بدأ مفهوم التنمية يأخذ بعداً آخر ليتضمن الأبعاد الاجتماعية، بعدما كان مقتصرًا على الأبعاد الاقتصادية فقط، من هذا المنطلق بدأ كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل، حيث أخذت تركز على معالجة مشكلات البطالة، والفقر، واللامساواة، وذلك من خلال تطبيق نموذج «دولي سيرز» الذي يعرف التنمية من خلال مكافحة الفقر، وحجم البطالة، واللامساواة في التوزيع، كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد: احترام الذات، وحرية الاختيار، وإشباع الحاجات الأساسية، وامتدت هذه الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين. (عثمان، وأبو زنط، ٢٠١٠ م، ص ١٩- ص ٢٠).

الدخل والنتائج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو مع متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، أما في مجال الخدمات كان لا بد استخدام بعض المقاييس العينية: كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من الغذاء.

٣- مقارنة القوة الشرائية: تعتمد المنظمات والمؤسسات على الدولة عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، وتحدد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما وفقاً لقوتها الشرائية في الـ وق المحلية مقارنةً بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري واعتمد الباحث على بيانات البنك الدولي في القوة الشرائية للناتج المحلي الاجمالي للدول الثلاثة .

• **المطلب الثالث: مفهوم التنمية وعلاقتها بالنمو:**
مر مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي، وما يتحقق من إنجازات، أي أن التنمية تعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة، وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى: كمحو الأمية ونشر التعليم والقضاء على الأمراض، إلا أن التركيز كان على الجوانب الاقتصادية، بمعنى أنها

النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى الهياكل الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية وفي هيكل المؤسسات الوطنية، وفي أنماط السلوك، ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية، والروحية الكريمة للفرد والمجتمع (Barro,2003,p.2).

ومع أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه، إلا أنهما يختلفان اختلافاً كبيراً، فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة أما التنمية فتتطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية حيث إن: النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه يكون مقروناً بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والعلاقات الخارجية.

والتنمية الاقتصادية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان هذا النمو قائم من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية الاعتماد على الذات وفك الروابط والتحرر من قيود التبعية أو بصيغة أخرى من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي

ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ يظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية المهمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، ولكن هذه المرحلة كانت تتعامل مع كل جانب من جوانب التنمية منفصلاً عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على حدة، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق أهدافها في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة. وتعددت تعريفات التنمية المستدامة، وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ م، وعرفت في هذا التقرير بأنها «تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم» (عثمان، وأبو زنت، ٢٠١٠ م، ص ٢٥).

وتتطوي التنمية على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فإن التنمية بمعناها الواسع فقد عرفها بأنها مجموعة من «Necolass kaldor» المتعدد الأبعاد حسبما نيكولاس كالدور إجراءات وسياسات وتدبير متعددة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة، ودائمة في متوسط دخل الفرد عن فترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع (الوادي، والعيساوي، ٢٠٠٧ م، ص ٢٦٠-٢٦١).

إذاً فالتنمية الاقتصادية بمعناها الواسع، هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب

سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية المؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية. (حلاوة، وصالح، د.ت، ص ٣٠-٣٢).

ويمكن القول: إنه من الممكن حدوث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، وذلك عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع ممثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكتزايد الخلل في التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي.

• المطلب الرابع: مصادر النمو الاقتصادي:

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي، والعوامل الاقتصادية هي من أهم العوامل التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي ومن أهمها: (الأشقر، ٢٠٠٧ م، ص ٧٤).

- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في القوة البشرية عاملاً إيجابياً لحدوث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف في ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية. (تودارو، ٢٠٠٦ م، ص ١٧١).

- رأس المال: وينقسم رأس المال لقسمين:

- التقدم التقني: يعد التقدم التقني من العناصر الهامة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج (خلف، ٢٠٠٦ م، ص ص ١٠٤-١٠٥) ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات، بل يشمل أيضاً استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات. (الحبيب، ١٩٩٤ م، ص ٤٠٣).

- الموارد الطبيعية: تُعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسواء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني النمو الاقتصادي بها على المدى الطويل. (صبيح، ٢٠٠٨ م، ص ١٠٣).

نقص التمويل والاستثمارات. وأنه يكفي أن تتوافر الموارد المالية الكافية لكي تحل مشكلة الفقر. فالتمويل هو: توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ إنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب. (الحسيني، ١٩٩٩م، ص ٢٩) ولم يقتصر التمويل على الحصول على المبالغ المالية فحسب لكنه تعداها إلى جلب المعدات والخبرات من أجل تثبيت واستثمار المبالغ المالية بصورة أحسن لتحقيق مردودا أعلى، واستفادة أفضل. لذا فأن للتمويل معنيان: (يونس، وآخرون، ١٩٨٥م، ص ١٥٥).

أولاً: المعنى الحقيقي: هو توفير الخدمات والسلع اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة تستخدم لأغراض التنمية.

ثانياً: المعنى النقدي: فهو الحصول على الأموال النقدية الكافية لتوفير الموارد الحقيقية لخلق رؤوس أموال جديدة.

أما التمويل الاستثماري فهو: الإنفاق الاستثماري والذي يشكل أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبطان بعلاقة طردية إذ إن:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات).

ويختلف الإنفاق الاستثماري عن غيره من أوجه الإنفاق في أنه يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه

رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات، والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي، ورأس المال البشري: المتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل. فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيّه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي. (الحبيب، ١٩٩٤م، ص ٤٠١) فعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليلم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والنتائج المستقبلية. (تودارو، ٢٠٠٦م، ص ١٦٨) دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، إذ أن زيادة الادخار تؤدي لزيادة الاستثمار، والذي يؤدي بدوره لزيادة الناتج والدخل ما يزيد القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد. (خلف، ٢٠٠٦م، ص ١٠٧) فالمصانع والعدد والآلات تزيد رأس المال المادي للدولة، وهذا يؤدي لتوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية. (تودارو، ٢٠٠٦م، ص ١٦٨).

• المطلب الخامس: دور التمويل في النمو:

إن مهمة التمويل هي إمداد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. وقد ظهرت قضية التنمية الاقتصادية بشكل واضح كمفهوم اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاعتقاد السائد حينذاك هو أن المشكلة في جوهرها هي مشكلة

عبر الزمن. (حبيب، ١٩٩٤م، ص ٢٠٠) ويوفر المجتمع التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية إما بموارده المحلية أو عن طريق موارد خارجية. وحسب الوضع الاقتصادي العام للدول النامية تختلف قدرة هذه الأقطار على توفير التمويل المطلوب عن طريق المدخرات. إلا إن الاحتياجات الرأسمالية للتنمية تفوق القدرة الادخارية في الغالب مما يستدعي استكمال مواردها المحلية المحدودة بموارد خارجية. (الحسيني، ١٩٩٩م، ص ١٥).

وتختلف الدول النامية كثيراً في مدى اعتمادها على مصادر الادخار المتنوعة والتي لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية مثل متوسط الدخل الفردي، والأصول لدى الدولة من الموارد الإنتاجية والمصادر القطاعية للدخل القومي، ولكن تتأثر أيضاً بطبيعة سياسات تعبئة الادخار المحلي بأنواعه المختلفة. (جبلز، وآخرون، ٢٠٠٩م، ص ص ٤٤٥-٤٥٨).

إن مجموع المدخرات لدولة هو (مجموع الادخار المحلي والادخار الأجنبي).

ويمكن تجزئة المدخرات المحلية إلى عنصرين: ادخار الحكومة، والادخار الخاص المحلي. ويتكون الادخار الحكومي من مدخرات الميزانية الذي يظهر نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن إنفاقها.

ويتكون مصادر الادخار الخاص من: ادخار المنشآت وهي: ما تبقى من إيرادات المنشأة المساهمة العامة (دخل الشركة أو المنشأة بعد الضرائب ناقصاً أرباح حاملي الأسهم).

ومدخرات القطاع العائلي فهي: ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك. (جبلز، وآخرون، ٢٠٠٩م، ص ص ٤٤٥-٤٥٨).

ويتكون ادخار القطاع العائلي من مدخرات الشركات غير المساهمة. وللمدخرات الأجنبية مصدران أساسيان: الادخار الرسمي أو المعونات الأجنبية والادخار الأجنبي الخاص. ومعظم الادخار الرسمي يتم على شكل قروض تنازلية ناعمة بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح أو قروض ذات سعر فائدة منخفض وفترة دفع طويلة غير متوفرة في الأسواق العالمية لرأس المال الخاص. وتعطي الحكومات - أيضاً - قروضاً بشروط تجارية مثل ائتمان الصادرات والاستثمار التملكي، أو القروض الصعبة من البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وتسمى القروض التنازلية أو الناعمة فنياً «بمساعدات التنمية الرسمية». ولكن الاسم الشائع لها هو «المعونات الأجنبية». ويمكن - أيضاً - تقسيم المعونات إلى معونات ثنائية تقدمها دولة لدولة أخرى مباشرة أو معونات متعددة الأطراف، حيث تتدفق المعونات على مؤسسة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو البنوك الإقليمية للتنمية والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المتسلمة لهذه القروض.

وأخيراً، يمكن أن تكون المعونات على شكل «فني» بتوفير القدرات البشرية لدعم الخبرات القومية أو «مساعدات رأسمالية» من خلال تزويد الدول النامية بالتجهيزات الرأسمالية.

ويشمل «الادخار الأجنبي الخاص» أربعة عناصر:

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به المواطنون الأجانب عادة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات في منشآت الدولة المضيفة. والاستثمار في محفظة الأوراق المالية من خلال شراء الأجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة، وقروض البنوك التجارية لحكومات الدول النامية والمنشآت وأخيراً الائتمان التجاري الذي توفره الشركات المصدرة وبنوكها «ائتمانا تصديرياً» للدول المستوردة كطريقة لدعم المبيعات في فترة ما قبل دفع ثمن الواردات وغالباً بأسعار فائدة تجارية. (جبلز، وآخرون، ٢٠٠٩ م، ص ٤٤٥-٤٥٨).

فتقدير الاحتياجات من الأموال الأجنبية اللازمة لبرامج التنمية هو الفارق ما بين حجم الادخار المحلية واحتياجات التمويل. وقد أظهرت الدراسات أن الموارد المالية التي توفرها القروض والمعونات الدولية للدول النامية لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، حيث تقوم هذه الموارد بدور رئيس في حشد الموارد المالية اللازمة وإحداث التغييرات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية. وعندما تتحقق هذه التغييرات الهيكلية فإن الطلب على المعونات الأجنبية سوف يبدأ في الانحسار بما يؤدي تدريجياً إلى الاستغناء عنها. وقدمت تلك الدراسات تجارب بعض الدول كاليونان وتايوان والفلبين التي تلقت موارد من المعونات الدولية أدت إلى نمو متسارع ومستدام في دخلها القومي صاحبه انخفاض مستمر في الاعتماد على العون الأجنبي. ومن أهم النماذج في هذا المجال: نموذج الفجوتين (جبلز، وآخرون،

٢٠٠٩ م، ص ٦٠٢). ويمكن القول: أنه بوجود الفجوة في الموارد المحلية فإن المجتمع يواجه ثلاث احتمالات لحل هذا التعارض بين المدخرات الموجودة والاستثمارات المطلوبة:

- ١- أن يقبل معدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.
- ٢- أن يعمل على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية المعنية.
- ٣- أن يلجأ لمصادر التمويل الخارجي ومنها القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية، وعليه مواجهة مخاطر الوقوع في شرك الدين، وهذا الخيار المتاح والذي تلجأ له الدول النامية عامة.

* * *

ولإفساد نتائج المشروعات، ولكي تتحقق الأهداف المرجوة من المساعدات ينبغي أن تتسم الدول بالقوة المؤسسية التجارية والنقدية والمالية والفنية. ٤- ليس بالضرورة عند زيادة المساعدات يرتفع معدل النمو الإجمالي بسبب وجود عوامل عدة، وهو واضح في العديد من البلدان التي تم منحها مساعدات متنوعة.

٥- إن مستويات الدخل للدول النامية تلعب دوراً مهماً مهماً في توزيع المساعدات على القطاعات المختلفة، فهناك فرق واضح في توزيع المساعدات على القطاعات في الدول الأعلى دخلاً والأخرى الأقل دخل.

٦- إن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة لأي دولة والنامية منها على وجه الخصوص تؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية، وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.



الخاتمة

وبعد هذه الجولة يمكن الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي كالآتي:

١- إن التمويل الأجنبي أداة مهمة لرفع معدل النمو الاقتصادي؛ باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

٢- تفتقر دول العالم الثالث إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال الدافعة لعملية النمو الاقتصادي والتنمية، فتلجأ إلى الحصول على الموارد المالية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وطلب المنح والمساعدات المالية، ولكن هذه الموارد المالية الجديدة لا تتجه نحو المشاريع الانتاجية حتى تكون الحكومات قادرة على سداد ديون الاستثمار الأمثل، لما يقدم لها من قروض ومساعدات في ظل نمو عال في السكان، مما يعني أن معدلات الاستهلاك هي أكثر مكونات الناتج المحلي الإجمالي تطوراً، وهذا بدوره يعكس التشوه في الهياكل الاقتصادية لها.

٣- مع أهمية المساعدات الخارجية (التمويل الأجنبي) إلا أن الدراسات أثبتت أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الإقتصادي ستكون سلبية في مجملها نظراً للفساد وانعدام الشفافية، كما أن الجهات المانحة ما زالت تربط بين مصالحها السياسية والإستراتيجية والثقافية والأيدولوجية، وعملية إعطاء المساعدات للدول المستقبلية وغالباً ما تعمل هذه المصالح على ضد الأهداف التنموي

الإقتصادية ويجب صياغة آليات لتمكين السلطات
المنتخبة من الحكم والرقابة على المساعدات.

٦- يجب مضاعفة الإنتاج حيث أنه بذلك يمكن
تحقيق موارد تعادل ثلاث مرات ما يحصل عليه
الإقتصاد من المعونات.

٧- إن نمو الإنتاجية في الدول عمومًا والنامية
خصوصاً يعد عنصراً أساسياً لزيادة نصيب الفرد
في الناتج الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة
بوجه عام.

التوصيات:

١- يمكن أن يتم تفعيل دور المساعدات الإقتصادية
في إطلاق عملية تراكم رأس المال وتحقيق النمو
الإقتصادي وزيادة دخل الأسرة؛ وذلك من خلال
منهج تنموي يتضمن قنوات تنمية عدة:
أ- تخصيص جزء من المساعدات ليذهب لتغطية
التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة في حالات الطوارئ
مثل المعونات الغذائية .

ب- النصيب الأكبر من المساعدات ينبغي أن
يذهب لتمويل عجز الموازنات للدول المتلقية
 لتمويل الاستثمارات العامة.

ج- توجيه بعض برامج المساعدات تجاة الشركات
الخاصة من خلال برامج التمويل والتحسينات
الصناعية والزراعية.

٢- يجب تركيز الجهات المانحة على كل من كمية
ونوعية المساعدات الخارجية؛ لأنه في ظل الظروف
القائمة من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية.

٣- لا بد من مكافحة الفساد والسياسات والمؤسسات
الضعيفة في البلدان المتلقية حتى يتم تحقيق فاعلية
لبرامج المساعدات.

٤- القيام بعمليات الإصلاح الإقتصادي في
محاولة لتحسين العلاقة بين الإلتزامات الخارجية
والمتغيرات الإقتصادية المحلية باتجاه تخفيض
الأعباء الملقاة على كاهل اقتصاد الدول النامية
وتجنب وقوعه في أزمات مالية .

٥- تطور إرشادات ومبادئ توجيه لإدارة المساعدات



قائمة المراجع

٨. حربي محمد عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

٩. زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٢.

١٠. سارة عبد اللطيف الزيد، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (١٩٦١-٢٠١٢)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

١١. سمارة، نادر (٢٠١٣ م). المساعدات الخارجية وأثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأزهر، غزة.

١٢. صبيح صبيح، مقالاتو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، آذار ٢٠١١

١٣. صبيح، ماجد. (٢٠٠٨ م). التنمية الاقتصادية، ط ١، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

١٤. العباس، بلقاسم. (٢٠٠٨ م). المساعدات الخارجية من أجل التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٧٨١١٢-٩١.

١٥. عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي - تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١١.

١٦. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (٢٠٠٣ م)، اتجاهات حديثة للتنمية. (د. ط)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

١. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٢. أبو العطا، رياض صالح. (١٩٩٨ م). ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، ط ١، القاهرة: دار النهضة.

٣. أبو عجوة، نور، (٢٠١١ م)، تأثير المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

٤. أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، (٢٠٠٣-٢٠٠٤).

٥. ايمان، عطية ناصف؛ علي، عبد الوهاب نجا؛ محمد، عبدالعزيز عجمية، (٢٠٠٦ م). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية: الدار الجامعية.

٦. باسل عورتاني وعدنان العمدة، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية - الحالة الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، محمد شتيه (محررا)، ١٩٩٩.

٧. جورج قرم، المساعدات الاقتصادية لمصر وتونس - اصطيات الثورات بشباك التبعية، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ يونيو ٢٠١١.

١٧. علي محمد علي محمود، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر وأثرها على الإقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٤، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإقتصاد، القاهرة ٢٠٠٨.
١٨. عمار، منى محمد الحسيني. (٢٠٠٦ م). الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للإقتصاد المصري، كلية التجارة - جامعة الأزهر - مصر.
١٩. غنيم، عثمان محمد ماجدة أبو زنت. (٢٠٠٧ م). التنمية المستدامة. (د. ط)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ع ٢١.
٢٠. فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥.
٢١. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتمسير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، الجمهورية الجزائرية الشعبية، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.
٢٢. مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداه من أدوات السياسة الخارجية الكويتية في الفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠١٠، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، كانون الثاني ٢٠١١.
٢٣. محمد حسن المكاوي، دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي مع الإشارة للحالة السودانية، المركز العلمي للدراسات السياسية.
٢٤. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات العصر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التمسير قسم العلوم الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، السنة الجامعية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.
٢٥. مفتاح صالح، بن سمية دلال. (٢٠٠٨ م). واقع وتحديات الاستثمار المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية وعربية، العراق: (د. ن).
٢٦. نصار، عرفات. (٢٠١٣ م). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي - حالة بعض الدول العربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: جامعة الأزهر.
- ثانياً: المجالات العلمية والمقالات والدوريات والتقارير:
١. أحمد الكواز، مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم ٢١، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يناير ٢٠٠٧.
٢. جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦.

Aid And Development Conference: Lessons Of Experience And Directions For The Future, Copenhagen, 9-10 October, 1998.

3. Laila Mostsfa El Baradei, The Management of Foreign Aid Directed to the Field of the Environment in Egypt(1985-1995), Thesis in Public Administration, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University,1988

4. Vanarith chheang, The effect of foreign aid on economic growth and corruption in 67 developing countries, faculty of the graduate school of arts and sciences, Georgetown university, april.8 2009.



٣. جوليا، بنن وكمبرلي، سمث. (٢٠١٠ م). المساعدات التنموية الرسمية، الإمارات العربية المتحدة: OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ODA.

٤. صالح النملة، السياسة الخارجية وعامل المساعدات، مقال في صحيفة الرياض السعودية، العدد (٥) ١٣٤٣هـ، ٢٠٠٥.

٥. ضياء رحيم محسن، التمويل الدولي والمعوقات في القطاع المصرفي العراقي، أسباب ومعالجات، الحوار المتمدن، العدد ٥٠٤١، ٢٠١٦م.

٦. العباس بلقاسم، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن والسبعون، السنة السابعة، ٢٠٠٨.

٧. منشورات جامعة الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، دورية اكااديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعة الوادي، العدد السابع (٠٧) - المجلد الثاني - السنة السابعة ٢٠١٤م.

• ثالثا: المراجع الاجنبية:

1. the Sake of Peace With Justice And Sustainable Development ,Research Paper,HIPEC ,international peace building Conference ,Retrieved 17 june 2016 from <http://home.hiroshimau.ac.jp/hipec.pdf>

2. Peter Hjertholm And Others, Macro-economic Issues In Foreign Aid, Foreign